

## **وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية**

**قرار وزاري رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ «بالتفويض»**

**باعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية**

**محافظة الشرقية للعام المالي ٢٠٠٢**

### **رئيس قطاع التجارة الداخلية**

بعد الاطلاع على المادة (٤٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر في ٢٠٠٢/١/٣١؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ لبيان الغرف التجارية؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص؛

وعلى ماقررته مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الشرقية بجلسته المنعقدة في ١٥/٣/٢٠٠٣ بعتماد الحساب الختامي للغرفة للعام المالي ٢٠٠٢؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المررخة ٢٠٠٣/٩/٢٩؛

### **قرارات**

**ماده ١ - اعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة الشرقية عن العام المالي ٢٠٠٢**  
حيث بلغت جملة الإيرادات ٢٤,٨٧٣٧,٩٠ جنيه (فقط اثنان مليون وأربعين ألف وسبعينة وسبعين جنيهاً وسبعين قرشاً لا غير) وجملة المصروفات مبلغ ٩٠,٤٤٢٩,٦٢ جنيه (فقط تسعون ألف وأربعة وأربعين ألف وأربعين وتسعة وعشرون جنيهاً واثنان وستون قرشاً لا غير) وببلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١٥,٤٣٠,٨٢٨ جنيه (فقط مليون وخمسين ألفاً وسبعين جنيهاً وثمانين قرشاً لا غير) وأضيفت إلى الاحتياطي العام وأربعة آلاف وثلاثمائة وثمانية جنيهات وثمانية وعشرون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذي بلغ في ٢٠٠٢/١٢/٣١ مبلغ ٤٨٧٣٩٥٦,٨٣ جنيه (فقط أربعة ملايين وثمانمائة وثلاثة وسبعين ألفاً وتسعمائة وستة وخمسون جنيهاً وثلاثة وثمانون قرشاً لا غير).

**ماده ٢ - بنشر هذا القرار بالواقع المصري.**

**تحريراً في ٢٠٠٣/٩/٢٩**

**رئيس قطاع التجارة الداخلية**

**لواء/ أسامة مازن**